

الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة بين الواقع والتحديات

The services provided by Non-governmental lending institutions in the development of small projects: Between reality and challenges.

أ.د. سمير سليمان الجمل¹، سحر حنا جريس العستاني²

¹ جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، s.aljamal@paluniv.edu.ps

² جامعة فلسطين الأهلية (فلسطين)، ssnnma@hotmail.com

تاريخ النشر: 2025/10/25

تاريخ القبول: 2025/10/22

تاريخ الاستلام: 2025/09/06

ملخص: هدفت الدراسة التعرف إلى الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها في محافظة بيت لحم، والتطرق إلى التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة؛ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة وزعت على عينة قوامها (100) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور كبير لمؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة، وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود عوائق تحد من إسهام مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تطوير المشاريع الصغيرة، حيث يوجد نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات من إدارة المشاريع. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار دعم مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تقديم الخدمات المختلفة للمشاريع الصغيرة، وذلك من أجل المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة وتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني، وزيادة الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لهذه المنظمات، ودعم برامجها ومشاريعها.

كلمات مفتاحية: مؤسسات الإقراض غير الحكومية، المشاريع الصغيرة، التنمية.

Abstract:

The study aimed to identify the services provided by non-governmental lending institutions (NGIs) in the development of small enterprises from the perspective of their employees in Bethlehem Governorate, and to address the challenges that reduce the role of NGIs in supporting small enterprise development. The descriptive-analytical approach employed, using a questionnaire distributed to a sample of 100 respondents. The study found that NGIs play a significant role in the development of small enterprises. The results also indicated the existence of obstacles limiting the contribution of NGIs to the advancement of small enterprises, particularly the lack of essential requirements needed to enhance individual capacities, skills,

and project management priorities. The study recommended the continued support of NGIs in providing various services to small enterprises, in order to contribute to their development and to strengthen Palestinian economic growth. It further emphasized the need to increase governmental support for NGOs working in the field of small enterprise development, through the provision of adequate funding and the reinforcement of their programs and projects.

Keywords: Non-Governmental Lending Institutions; Small Enterprises; Development.

مقدمة

في خضم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تعترض المجتمعات حول العالم، برزت ضرورة تعزيز وتوسيع المشاريع الصغيرة كحجر زاوية لتعزيز الاقتصادات المحلية وتوليد فرص العمل؛ ونتيجة لذلك حظي دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في دعم أصغر المشاريع والنهوض بها، باهتمام متزايد بين العلماء وواضعي السياسات والممارسين، حيث تلعب مؤسسات الإقراض غير الحكومية، دوراً محورياً في سد الفجوات التي خلفتها جهود الحكومة والقطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة، وإن مكانتهم الفريدة تمكنهم من تنفيذ استراتيجيات مجتمعية مبتكرة تعالج بشكل مباشر الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة (جمعة، 2023). ومن المسلم به على نطاق واسع أن أصغر المشاريع هي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في كل من البلدان النامية والمتقدمة، فهي لا تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة فحسب، بل تحفز أيضاً الاقتصادات المحلية من خلال تعزيز الابتكار والمنافسة، ومع ذلك غالباً ما تواجه المؤسسات الصغيرة تحديات لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الموارد المالية، ونقص الخبرة الفنية، والعقبات التنظيمية، والتي يمكن أن تعيق نموها واستدامتها (الشرماني، 2021). فمن خلال التركيز على احتياجات المشاريع الصغيرة من منظور القاعدة الشعبية، يمكن للمنظمات غير الحكومية تكييف تدخلاتها مع السياقات والتحديات المحددة لهذه الشركات ويكفل هذا النهج التصاعدي أن يكون الدعم المقدم مناسباً ومؤثراً على حد سواء، مما يؤدي إلى نتائج التنمية المستدامة، وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تعمل مؤسسات الإقراض غير الحكومية كوسطاء، وتيسر الروابط بين المشاريع الصغيرة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الدولية، مما يعزز النظام الإيكولوجي لتنمية المشاريع الصغيرة (محمد، 2020). ويمثل التآزر بين مؤسسات الإقراض غير الحكومية والمشاريع الصغيرة والمبادرات الإنمائية علاقة ديناميكية ومتعددة الأوجه وتضطلع مؤسسات الإقراض غير الحكومية من خلال تدخلاتها المستهدفة ونظم دعمها، بدور حاسم في تمكين أصغر المشاريع، وتمكينها من التغلب على التحديات واغتنام فرص النمو والتنمية، وهذا لا يساهم في الازدهار الاقتصادي للمشاريع الفردية فحسب، بل يساهم أيضاً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً للمجتمعات والأمم (الفرا، 2021).

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال متابعة ظواهرها، حيث تشكل المنظمات الأهلية غير الحكومية ركيزة أساسية ودوراً هاماً وحيوياً في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ونظراً لأهمية هذه المنظمات ومحاولة الارتقاء بها إلى أفضل وأحسن مستوى وذلك لتنمية اقتصاد الوطن والذي يعد أساس أي دولة تقوم عليه كما ورد في دراسة (تواتي ومعلم، 2023)، لذلك فإن هذا يتطلب جهوداً كبيرة لحل المشكلات، والتغلب على الأزمات التي تمر بها هذه المشاريع، وذلك عبر تقديم عدة

خدمات وبرامج تقدمها المنظمات الأهلية، فهي تلعب دوراً رئيسياً في تأمين الدعم المالي لهذه المشاريع الناشئة الصغيرة، وذلك من خلال برامج القروض الميسرة، أو برامج تقديم المساعدات المالية الهادفة إلى تعزيز ونمو هذه المشاريع، فتنمية المشاريع الصغيرة له تأثير إيجابي على اقتصاد الوطن الفلسطيني المحلي، إذ تعزز تحقيق النمو الاقتصادي، وتخلق فرص عمل جديدة، وخفض معدلات الفقر، وتعزيز تنوع الاقتصاد، ودعم تنمية مستدامة، كما تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الناتج الإجمالي المحلي، وخلق فرص العمل، وخفض معدلات البطالة والفقر، وتعزيز تنوع الاقتصاد، وتعزيز الاستدامة التنموية. كما تشكل المشاريع الصغيرة جزءاً حيوياً من البنية الاقتصادية في محافظة بيت لحم، حيث تلعب دوراً كبيراً في خلق الوظائف، دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق التطور المستمر. لكن، خلال الفترة الأخيرة، لوحظ انخفاض في الإقبال على هذه المشاريع، مما أثر سلباً على عدد المشاريع القائمة، تقليص فرص العمل، وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي في المحافظة. في هذا السياق، تبرز أهمية المنظمات الأهلية كدعامات أساسية للاقتصاد الفلسطيني، نظراً لدورها الفعال في تحفيز وتطوير هذه المشاريع، مما يسهم في خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة. تركز هذه الدراسة على استقصاء دور المنظمات الأهلية في إثراء المشاريع الصغيرة من منظور العاملين بها في محافظة بيت لحم، مع تحديد سؤال الدراسة الرئيسي ومتابعة أسئلتها الفرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: **ما الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟**، ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية، هي:

1. ما الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟
2. ما الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟
3. ما الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية البيئية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟
4. ما الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الإدارية والفنية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟
5. ما التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها في محافظة بيت لحم، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف إلى واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة.
2. التعرف إلى واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة.
3. التعرف إلى واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية البيئية للمشاريع الصغيرة.
4. التعرف إلى واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الإدارية والفنية للمشاريع الصغيرة.

5. دراسة التحديات التي تقلص من الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تكتسب هذه الدراسة قيمتها العلمية من خلال تركيزها على قضايا حرجية وذات أهمية خاصة في الوقت الحالي، خصوصاً في ظل الأوضاع التي يمر بها الشعب الفلسطيني والحاجة الملحة لتقوية قدرته على الصمود، حيث تلعب مؤسسات الإقراض غير الحكومية دوراً محورياً في تعزيز القدرة الاقتصادية للمجتمع من خلال دعم المشروعات الصغيرة، والتي بدورها تساهم في مكافحة الظروف المعيشية الصعبة، البطالة، والفقر كتحديات اجتماعية معقدة تتطلب جهوداً جماعية لمواجهتها.
2. الإسهام في تقييم دور المنظمات الأهلية في تنمية المشروعات الصغيرة، من حيث إبراز الدور الحاسم والهام الذي تلعبه المنظمات الأهلية في نجاح ذلك في المشاريع الفلسطينية الصغيرة.
3. كما تعد هذه الدراسة، حسب علم الباحثة من الدراسات النادرة والتي تتناول الموضوع المتعلق بدور المنظمات الأهلية في تنمية أصغر المشاريع بيت لحم، والتي يمكن من خلالها تقديم بعض التوصيات والاقتراحات، إضافة لذلك يمكن ان تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. تتركز أهمية هذه الدراسة لموظفي المشاريع الصغيرة من خلال تعزيز وتطوير دور المنظمات الأهلية، وتقديم رؤيا ومقترحات مهمة للمالكي وعاملي المشاريع الصغيرة وإفادة الباحثين والمهتمين بنتائج الدراسة وتطبيقاتها والمتعلقة برأي الفاعلين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية في محافظة بيت لحم بشأن دورها في تنمية أصغر المشاريع.
2. تعد هذه الدراسة واحدة من الأبحاث النادرة بيئة الأعمال الفلسطينية في هذا المجال وهو دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية أصغر المشاريع بمحافظة بيت لحم، وذلك لمراعاة الخصوصية التي تتعلق بالبيئة الفلسطينية، ومؤثراتها.
3. إفادة متخذي القرارات في المجتمع الفلسطيني في تبني دور المنظمات الأهلية في تنمية وتطوير المشاريع الفلسطينية الصغيرة باعتبارها تعطي الحلول بالنسبة لجميع التحديات التي تعترض تلك المشاريع، حيث تعد شريكاً مهماً في تنميتها في المجتمع بفلسطين. ولذلك، فإن تبني دور هذه المنظمات يعد خطوة ضرورية لتعزيز التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل مستمر ومستدام في فلسطين.

حدود الدراسة:

1. الحد البشري: العاملين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية في محافظة بيت لحم.
2. الحد المكاني: مؤسسات الإقراض غير الحكومية في محافظة بيت لحم.
3. الحد الزمني: أجريت الدراسة خلال شهري آب وأيلول من العام 2024م.
4. الحد الموضوعي: تناولت الدراسة الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة بيت لحم.

مصطلحات الدراسة:

احتوت الدراسة على المصطلحات الآتية:

مؤسسات الإقراض غير الحكومية: المؤسسات التي تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات ينتمون إلى دولة واحدة وتتحدد أنشطتهم بفعل الإدارة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية (الجاسم، 2021).

الدور الاقتصادي: هي العملية التي تحقق التقدم المستدام بالاقتصاد وتحسين مستوى الرفاهية والمعيشة في المجتمعات، عبر رفع الإنتاجية وتوزيع الثروة بشكل عادل، وتطوير وتنمية البنية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات والابتكار، وتعزيز التجارة الدولية، وتحسين فرص العمل (فماير وتقار، 2023).

الدور الاجتماعي: هي ما يبذل من جهود لإحداث سلسلة من التغيرات العمرانية الهيكلية اللازمة لنمو قطاعات المجتمع وذلك بزيادة قدره أفراد على استغلال الفرص المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أقصى درجة من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي (عطية، 2023).

المشاريع الصغيرة: لا يوجد مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن معظم دول العالم تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإن تحديد الحجم بغض النظر عن طبيعة المعيار المستخدم يعتبر مقياساً نسبي يختلف باختلاف الدولة والنشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المنشآت، بهدف توجيه سياسات وبرامج الدول لتنمية المشروعات الصغيرة؛ وتتوزع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في فلسطين بين المشروعات الصناعية (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية)، والمشروعات التجارية (تجاره الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماصرة)، والمجالات الخدمية (المكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، الخدمات الشخصية والنقل)، والمشاريع النسوية الصغيرة والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي، والحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية، والمشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية الضفة والقطاع، وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية، فهي المشاريع تلك التي تستخدم أقل من (50) عامل في حالة دول العالم الثالث النامية وأقل من (500) عامل في حالة الدول الأولى المتقدمة (محمد، 2022).

الإطار النظري:

المبحث الأول: مؤسسات الإقراض غير الحكومية:

المطلب الأول: مفهوم مؤسسات الإقراض غير الحكومية:

يتضمن مفهوم المنظمات الأهلية التي تعرف اختصاراً بـ «NGOS» Non Governmental Organizations كل المبادرات والمساعدات التي تهتم بخدمات التعليم والصحة والثقافة بجانب الاهتمام بشؤون البيئة والتنمية والمهنة وتأهيل النساء وتنمية المجتمعات والدفاع عن الحقوق في مختلف المجالات (تواي ومعلم، 2023)، وتعرف المنظمة الأهلية غير الحكومية وفقاً لتعريف الأمم المتحدة بأنها تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة

أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها (الجاسم، 2021)، وهناك من يعرفها من حيث أنها تنظيم اجتماعي غير ربحي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية محددة أوفي ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه (جمعة، 2023).

المطلب الثاني: مؤسسات الإقراض غير الحكومية في فلسطين:

ظهرت مؤسسات الإقراض غير الحكومية في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر، ويعود ظهورها إلى تزايد الامتيازات التي قدمتها الدول الأجنبية في فلسطين بعد انتهاء الحكم العثماني، وقيام العديد من الدول بإصلاحات إدارية وتنظيمية، وتعتبر جمعية القدس الأدبية هي أول منظمة أهلية أقيمت في فلسطين في عام 1849م، وبعد ذلك استمر إنشاء هذه المنظمات في العديد من مدن فلسطين مثل حيفا ونابلس ويافا، ومن هذه المنظمات: جمعية العمال العرب في حيفا، والاتحاد النسوي العربي في نابلس؛ ومنذ بدايتها حصلت على التحرر من قيود السلطات العثمانية، وتميزت بالفكر التحرري وسيادة الحكم الذاتي لها، حيث أكدت هذه المنظمات على الطابع الثقافي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وبصفتها جزءاً من هويتها الوطنية، وذلك بشكل خاص خلال بداية الاستعمار البريطاني، وأعمال الحركة الصهيونية (توتاي ومعلم، 2023)، واحتلت المنظمات الأهلية في ذلك الوقت مكانة كبيرة على صعيد الشعب الفلسطيني؛ بسبب تبنيها للعديد من المهام والأنشطة المتنوعة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأنشطة، ويعد قانون الجمعيات العثمانية الذي صدر في عام 1908م هو الأساس في تشكيلها وقيامها، وعرفت بتلك الفترة باسم الجمعيات العثمانية، واستمرت في عملها إلى بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين في عام 1917 (الجاسم، 2021)، وتقدم المنظمات غير الحكومية في فلسطين مجموعة واسعة من الخدمات التي تهدف إلى دعم وتنمية المجتمعات المحلية في مختلف القطاعات.

وفيما يتعلق بتنمية المشاريع الصغيرة، تقدم المنظمات غير الحكومية في فلسطين مجموعة من الخدمات المحددة لدعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة ومنها (بن منصور وعواشيرة، 2023):

1. التمويل والقروض الصغيرة: توفير تمويل ميسر أو قروض صغيرة.
2. التدريب وبناء القدرات: تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية في مجالات الإدارة المالية، التسويق، خطط الأعمال، وغيرها من المهارات الضرورية لإدارة وتطوير المشاريع.
3. الإرشاد والاستشارات: تقديم الدعم والإرشاد من قبل خبراء في مجال الأعمال لمساعدة رواد الأعمال على تجاوز التحديات واتخاذ القرارات الصحيحة.
4. التسويق والترويج: المساعدة في تطوير استراتيجيات التسويق والوصول إلى أسواق جديدة.
5. تطوير الشبكات: تنظيم الفعاليات واللقاءات التي تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة التواصل وتبادل الخبرات والتعاون مع بعضهم البعض.

المطلب الثالث: مؤسسات الإقراض غير الحكومية العاملة في فلسطين:

أولاً: جمعية التوفير والتسليف (منظمة الإغاثة الزراعية): تأسس اثنا عشر فرع من جمعية التوفير والتسليف، الإغاثة الزراعية وهي جمعية غير حكومية راسخة، تعمل في جميع المناطق في الضفة الغربية وغزة ب 132 موقع. ويصل منتسبيها إلى أكثر من 5600 عضو، من بداية أيلول 2005، كان لدى تعاونيات الإغاثة الزراعية حقبة قرض بارزة لأكثر من 1.8 مليون مع أكثر من 1000 مقترض (جميعهم نساء) وحملوا تقريباً 1.5 مليون في مدخرات الأعضاء، بالرغم من

أن التعاونيات أسست أثناء انتفاضة الأقصى أصبحت هي منظمة إقراض غير حكومية بسرعة من ناحية الإنجاز (الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف، 2022).

ثانياً: **الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة):** بدأت عملها منذ عام 1997 تحت أسم مركز مشاريع نسوية، وتم تسجيلها كمنظمة غير هادفة للربح حسب قانون الجمعيات الفلسطينية الأهلية عام 2001 تحت أسم جديد وهو الجمعية الفلسطينية لرائدات الأعمال (الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، 2022). وتقدم أصالة ثلاثة برامج للإقراض:

1. برنامج إقراض متناهي الصغر ويشمل قروض بالضمان الجماعي ويتراوح (\$300-1500).
2. قروض فردية صغيرة جداً تتراوح من (\$1000-5000).
3. برنامج الإقراض الصغير وهو قرض فردي يتراوح (\$6000-15000).

ثالثاً: **الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن):** هي شركة فلسطينية مستقلة غير هادفة للربح، تأسست عام 1998 لكن بدأت عملها في عام 1999، تسعى لتقديم خدمات مالية مستدامة لأصحاب المشاريع المدرة للدخل من كافة المجالات لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، تقدم فاتن مجموعة من القروض وهي (الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، 2022):

1. برنامج الإقراض بالضمان الجماعي قيمة القرض تتراوح من (\$300-1500).
2. برنامج القروض الفردية للمرحلة الأولى (\$1000-3000).
3. برنامج القروض الفردية المرحلة الثانية (\$1000-3000).
4. برنامج قروض العائلة لمن يرغب بتطوير مشاريع قائمة خدماتية زراعية وصناعية أو تجارية قيمة القرض (6000-15000\$).

5. القرض الاستهلاكي وهو لكل من يرغب بالحصول على قرض لأغراض شخصية قيمته (\$100-1000).

6. قروض تحسين السكن سواء لشراء أو بناء أو تشطيب سكن قائم قيمته (\$1000-15000).

رابعاً: **أكاد -المركز العربي لتنمية الزراعة:** مؤسسة نمووية غير ربحية تأسست عام 1993 عملها في مجال الإقراض الصغير إلى جانب بعض الخدمات الإرشادية والتدريبية الداعمة للمستفيدين للخروج من الفقر وتحسين مستوى المعيشي لهم، وتقدم قروض تشغيلية (أجور عمال، إيجارات المشروع) وقروض صغيرة لاستثمارها في شراء آلات ومعدات ومستلزمات أساسية للمشروع ومتوسط القروض هي 4500\$ (المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، 2022).

خامساً: **وكالة الغوث (برنامج الإقراض الصغير والصغير جداً):** تأسس هذا البرنامج بهدف دعم وتعميق دور المرأة وذلك عن طريق تقديم قروض صغيرة جداً للنساء الفقيرات، يقدم البرنامج سلسلة من المنتجات الإقراضية وكذلك تدريب مالكي المشاريع والعاملين بها. تقدم المؤسسة سلسلة من القروض وهي كالتالي (وكالة الغوث، 2022):

1. قرض لتأسيس وتطوير مشاريع جديدة قيمته تتراوح (\$3000-7000).
2. الاقتراض بالضمان الجماعي للنساء فقط وهي قروض متدرجة قيمتها (\$400-4000).
3. القروض التشغيلية السريعة للرجال وهي أيضاً قروض متدرجة قيمتها (\$1000-8000).
4. قروض الإسكان حتى 10000\$.
5. القروض الاستهلاكية تبلغ ثلاثة أضعاف الراتب للمقترض.

سادساً: مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF): تأسس برنامج تحسين السكن الخاص في عام 1995 بدعم من وكالة التنمية الأمريكية (USAID) بهدف تحسين الظروف المعيشية لمتوسطي ومنخفضي الدخل، تقدم المؤسسة عدة قروض لغاية \$15000 كحد أقصى وهي قروض تحسين السكن، قروض المشاريع الصغيرة، إقراض إسلامي وقروض لشراء شقة أو قطعة أرض سكنية (مؤسسة الإسكان التعاوني، 2022).

سابعاً: جمعية الثقافة والفكر الحر، برنامج غزة للإقراض النسائي (GWLF): أنشأ في عام 1995 من قبل جمعية الثقافة والفكر الحر ومؤسسة أنيرا الدولية، يعمل فقط في غزة؛ يهدف إلى الحد من البطالة وأنواع القروض التي يقدمها البرنامج هي كالتالي (جمعية الثقافة والفكر الحر، 2022):

1. الإقراض الفردي غير المباشر وقيمته من (\$5000-1000) على شكل متدرج.

2. الإقراض الفردي بضمان المجموعة الإقراض المباشر وقيمته من (\$1000-600).

ثامناً: بنك فلسطين: بدء مصرف فلسطين ببرنامج الإقراض الصغير في نيسان 2005، حيث بدأ بتقديم القروض في تموز؛ وابتداءً من منتصف شهر أيلول في نفس العام أصبح لديه 400 مقترض نشيط، تقريباً يدير عملياته التشغيلية طبقاً لأفضل الممارسات الدولية تهتم أغلب البنوك التجارية الأخرى بإقراض المنشآت والمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة حجم (SME) بدلاً من إقراض متناهي الصغر، والذي يتعاملون معه على أنه مجال استثماري يشكل خطورة بسبب غياب الضمانات (بنك فلسطين، 2022).

المبحث الثاني: التنمية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية:

تُعرّف التنمية بأنها عملية متعددة الأبعاد تشمل التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية التي تساهم في تحسين نوعية حياة الناس. تتضمن التنمية النمو الاقتصادي، ولكنها تتجاوزها إلى تحسين القدرات الإنسانية مثل الصحة، التعليم، والحقوق (شكرون، 2021). فيما عرفها القحطاني (2020) بأنها تغيرات اجتماعية لتحسينات في نظام الرعاية الصحية، التعليم، والمساواة الاجتماعية، وتطوير البنى التحتية الاجتماعية وتوفير فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة يعزز من الرفاه العام ويسمح للأفراد بالإسهام بشكل أكثر فاعلية في اقتصادهم، بينما عرفها سعد (2023) بأنها تطوير القدرات الفردية، مثل الصحة، التعليم، الحقوق، والحريات، والهدف هو تمكين الأفراد من الاختيار والعمل بحرية، والوصول إلى الفرص التي يقدرونها ولديهم القدرة على المساهمة بشكل فعال في مجتمعاتهم.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية:

لفهم التنمية بشكل كامل، يجب النظر إلى أبعادها المختلفة التي تتكامل معاً لتحقيق هذا الهدف:

1. البعد الاقتصادي (جودة وآخرين، 2021):

- النمو الاقتصادي: يتم قياسه عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وهو يعبر عن قدرة الاقتصاد على توفير مزيد من السلع والخدمات للسكان.

- زيادة الإنتاجية: استخدام الموارد بكفاءة أكبر لإنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

- تحسين مستويات المعيشة: من خلال زيادة الدخل الفردي والأسري، مما يتيح إمكانيات أكبر للإنفاق والادخار.

2. البعد الاجتماعي (حسن، 2020):

- التعليم: توفير فرص تعليمية عالية الجودة وشاملة يعزز من قدرات الأفراد ويفتح لهم آفاقاً جديدة للتطور الشخصي والمهني.
- الصحة: تحسين الخدمات الصحية والوقاية من الأمراض وتعزيز الوعي الصحي يساهم في رفع مستوى الصحة العامة ويطيل العمر المتوقع.
- العدالة الاجتماعية: تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وضمان حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.

3. البعد البيئي (عبد العزيز، 2023):

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: يشمل استخدام الموارد بطريقة مستدامة بحيث لا يتم استنفادها للأجيال القادمة.
- الاستدامة البيئية: تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تحمي البيئة وتضمن استمرارية الحياة على الأرض.
- مواجهة التغيرات المناخية: اتخاذ تدابير للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها لحماية البيئة والمجتمعات.

4. البعد الثقافي (شكرون، 2021):

- الحفاظ على الهوية الثقافية: تشجيع الفهم والاعتزاز بالتراث والتقاليد الثقافية الخاصة بالمجتمعات المختلفة.
- تعزيز التنوع الثقافي: احترام وتقدير التنوع الثقافي يثري الحوار الثقافي ويعزز التفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب.
- الابتكار الثقافي: تشجيع الإبداع والابتكار داخل الثقافات يساهم في تطورها وتجديدها بما يتوافق مع التحديات والفرص العالمية الجديدة.

المطلب الثاني: أهداف التنمية:

تهدف التنمية تسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وكيفية تأثير هذه الأهداف على السياسات والممارسات الوطنية والعالمية ومن أهدافها (عباس، 2020):

1. القضاء على الفقر والجوع: يعد هذا الهدف أساسياً لأن الفقر يعتبر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، فالجهود المبذولة للقضاء على الفقر تشمل توفير فرص العمل، دعم الأمن الغذائي، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية.

2. تحقيق التعليم الجيد والصحة الجيدة للجميع: التعليم يمكن الأفراد من تحسين ظروف حياتهم ويعزز من قدراتهم على المساهمة في المجتمع، والصحة الجيدة تقلل من العبء الاقتصادي على الأسر والحكومات المترتب على الأمراض وتحسن من الإنتاجية العامة.

3. تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية: المساواة بين الجنسين تعزز من النمو الاقتصادي وتؤدي إلى تحسين النتائج التنموية. العدالة الاجتماعية تشمل توفير الفرص المتساوية للجميع والحد من التمييز.

4. ضمان الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة المستدامة: المياه النظيفة ضرورية للصحة والبقاء، بينما الطاقة المستدامة تحمي البيئة وتضمن موارد طاقة طويلة الأمد للأجيال القادمة.

5. الحفاظ على البيئة ومكافحة تغير المناخ: الاستثمار في تقنيات صديقة للبيئة وتعزيز الممارسات المستدامة يحمي البيئة ويقلل من الآثار السلبية لتغير المناخ، مما يدعم الاستقرار البيئي والاقتصادي العالمي.

المبحث الثالث: المشاريع الصغيرة:

يصعب تحديد المقصد بالصناعات الصغيرة فلا يوجد تعريف رسمي موحد، للصناعات الصغيرة، بل يختلف التعريف الرسمي من دولة لأخرى بخصوص الإرشادات الممكن إتباعها لتعريف المشاريع الصغيرة نظراً لاختلاف الأهداف واختلاف الأماكن التي تجري فيها هذه الأبحاث نتيجة للتفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية بالدراسة إلا أن هناك عنصران أساسيان في التعريف هما الأيدي الماهرة العاملة ورأس المال المستثمر؛ وعليه يمكن وصفها بأنها الأعمال التي يديرها أو يشغلها عدد قليل من الناس أو التي تحتاج إلى مبلغ قليل من رأس المال (جودة وآخرين، 2021).

المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة:

يمكن إبراز بعض التعريفات في دول مختارة منها: اليابان: المشاريع التي فيها أقل من 300 عامل أو رأس مال قدره 10 مليون ين للمشاريع العاملة في الصناعة وأقل من 100 عامل أو 30 مليون ين لمشاريع تجارة الجملة، وأقل من 50 عاملاً وعشرة ملايين ين لمشاريع العاملة في تجارة التجزئة وفي قطاع التجارة والخدمات أقل من 5 عاملين (الشرماني، 2021). بينما البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية يعرفون الصناعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أقل من 50 عامل في حالة الدول المعدومة وأقل من 500 عامل في حالة الدول المتحضرة (الفرا، 2021). أما دول مجلس التعاون الخليجي فاعتمدت في تصنيفها على معياري عدد العمال ورأس المال، وهما المعياران اللذان اعتمدتهما منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، في إعداد تقرير لها حول الموضوع وبما يخص عدد العمال اعتبرت أن المشاريع التي تشغل أقل من 30 عاملاً مشاريع صغيرة، وصنفت المشاريع التي لا يزيد عدد العمال فيها عن 60 عاملاً بأنها متوسطة، أما بالنسبة لرأسمالها المستثمر، فقد صنفت المنشآت التي يقل رأسمالها عن مليوني دولار أميركي، بأنها مشاريع صغيرة، والمشاريع التي يتراوح رأس مالها من 2 إلى أقل من 6 ملايين دولار أميركي، بأنها مشاريع متوسطة (محمد، 2022).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

أجرى تواتي ومعلم (2023) دراسة هدفت إلى تقييم مدى إسهام المنظمات الأهلية في تعزيز الاستدامة بشكل مستمر، حيث إن مساهمة المنظمات في ترقية التنمية تمثل عاملاً مهماً لتشجيع مفاوضات أكثر طموحاً ورغبة في الدفاع عن البيئة، ولتحقيق الهدف استخدم النهج التحليلي الوصفي، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة، وشملت الدراسة جميع الموظفين بالمنظمات الأهلية بالجزائر اختير منهم عينة بلغت (300) موظف وموظفة وتم الاستعانة ببرنامج SPSS لمعالجة البيانات. وأظهرت نتائج الدراسة أنه بالرغم من الجهود التي تقوم بها المنظمات في حماية البيئة والحفاظ عليها، وإلى جانب جهود أخرى، إلا أنه في أحيان كثيرة تجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها وهذا نتيجة لعقبات وصعوبات وتحديات تحول دون ممارستها لوظيفتها المتمثلة أساساً في الحد والإصلاح إن أمكن من التدهور البيئي الذي أصاب البيئة الإنسانية في مجمل عناصرها المكونة لها، ومن أبرز التوصيات توفير آليات التنسيق بين مؤسسات الإقراض غير الحكومية والفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق الجهود بمجال حماية البيئة، وتقديم الدعم والاهتمام بميزانية منظماتها الدولية الغير ربحية وبيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة بحماية المنطقة البيئية وهنا يمكن دعمها بجزء من حصيلة الغرامات والتعويضات التي تُفرض ضد الأطراف المعتدين على سلامة البيئة، أفراداً كانوا أو دول.

كما أجرى جمعة وأيوب (2023) دراسة هدفت إلى معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسات الإقراض غير الحكومية في عملية التنمية المجتمعية الاجتماعية لمدينة الموصل ولتحقيقه استخدم المنهجية التحليلية الوصفية، وتم تجميع البيانات من خلال الاستبيان، وتضمنت الدراسة جميع موظفي مؤسسات الإقراض غير الحكومية في الموصل اختير منهم عينة بلغت (280)

موظف وموظفة وتم الاستعانة ببرنامج SPSS للتحليل بالاعتماد على النسب، والتكرارات؛ وكشفت النتائج ما يلي: كان للمنظمات غير الحكومية دوراً بارزاً في تنمية القطاع الاجتماعي لمدينة الموصل وتقديم المساعدات لسكان المجتمع، ومن أبرز الهيئات التي أسهمت بشكل كبير جداً هي كل من منظمة (UNDP) و(GIZ)، ولقد عملت مؤسسات الإقراض غير الحكومية في مجالات كثيرة داخل المدينة من حملة للإعمار وإعادة تطوير البنية التحتية من أجل تلبية احتياجات القطاع الاجتماعي التنموي، كما بينت أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية بين دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية والتنمية الاجتماعية لمتغير العمر والسنوات الخبرة.

وأجرى (Abiddin et al., 2022) دراسة هدفت إلى معرفة دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في عملية التنمية المجتمعية المستدامة، وتحديد العقبات التي تقف أمام هذه المنظمات في كوالالمبور بماليزيا؛ واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي، عبر مراجعة الأدبيات المنهجية لفحص المقالات المسترجعة من ثلاث قواعد بيانات على الإنترنت، وتمثلت العينة من ثمانية مقالات لمزيد من التحليل في هذه الدراسة عددها (1700) منظمة وتم أخذ عينة منهم لعمل المقابلات بواقع 25 موظف، وتم الاستعانة بتحليل المضمون لتحليل البيانات المقابلات. وأظهرت أن التنمية المستدامة الاجتماعية ليست جهداً لمرة واحدة، وبقدر ما تلعب مؤسسات الإقراض غير الحكومية دوراً مهماً في إطلاق الاستدامة والدعوة إليها من خلال برامجها وتدخلاتها، فمن الضروري أيضاً إشراك أصحاب المصلحة الآخرين لضمان فعالية هذا الجهد بالإضافة إلى ذلك تبين أنه لا توجد فروق في دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في عملية الاستدامة للتنمية المجتمعية ودعم أصغر المشاريع تعزى لمتغير العمر والمؤهل العملي.

كما أجرى (Gomes & Manna, 2022) دراسة هدفت التعرف إلى دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في الريف في ولاية البنغال الغربية والنظر إلى المنظور الهندي هناك أربعة أنواع من مؤسسات الإقراض غير الحكومية، أي المحلية والإقليمية والوطنية والدولية التي تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية المختلفة في القرى؛ ولتحقيقه استعمل المنهج التحليلي الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبيان، وتضمنت الدراسة جميع العاملين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية بلغ عددهم (650) عامل وعاملة وتم أخذ عينة منهم بواقع (320)، وتم الاستعانة ببرنامج (SPSS)، كما أظهرت أن مؤسسات الإقراض غير الحكومية المحلية لا تعمل بشكل صحيح بسبب نقص الموارد المذكورة أعلاه مما يؤدي إلى حصر عثرة في أدائها في مجال تطوير الريف، في حين أن مؤسسات الإقراض غير الحكومية الإقليمية والوطنية في وضع جيد من حيث مواردها وتعمل بسلاسة في قطاع التنمية الريفية. بالإضافة إلى ذلك تبين أنه لا توجد فروق في دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تطوير المجتمع وتميته وجعله مستدام ودعم المشاريع تعزى لمتغير العمر.

المطلب الأول: التعقيب على الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة تبايناً واضحاً في أدوار المنظمات الأهلية ومؤسسات الإقراض غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة والاجتماعية، حيث يتضح أن هذه المؤسسات تسهم بفاعلية في مجالات حماية البيئة، ودعم البنية التحتية، وتمكين المجتمعات المحلية. غير أن أغلب النتائج تشير أيضاً إلى وجود تحديات تعيق تحقيق أهدافها مثل ضعف الموارد، وغياب التنسيق المؤسسي، والعقبات التنظيمية. وهذا يعكس أن نجاح هذه المؤسسات لا يعتمد فقط على جهودها الداخلية، بل يتطلب تضافر الجهود مع الهيئات الحكومية والدولية، إضافة إلى توفير موارد مالية مستدامة وآليات دعم مرنة تضمن استمرارية عملها وتحقيق أثر ملموس على المدى الطويل. وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، من حيث أن

معظمها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، إضافة إلى اتفاقها على أن المؤسسات الإقراض غير الحكومية والمنظمات الأهلية دوراً محورياً في تعزيز التنمية المجتمعية والاجتماعية والاستدامة البيئية. كما أجمعت النتائج على وجود عقبات وتحديات تحد من فعالية هذه المؤسسات في أداء وظائفها. أما أوجه الاختلاف فتتمثل في اختلاف البيئات والسياقات التي تناولتها الدراسات؛ فبعضها ركّز على البعد البيئي (الجزائر)، وأخرى على التنمية الاجتماعية في مدينة محددة (الموصل)، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى السياق الآسيوي (ماليزيا والهند) مع التركيز على التنمية المستدامة والريفية. كذلك تنوعت الأدوات الإحصائية وأساليب التحليل بين تحليل المضمون، والنسب والتكرارات، والاختبارات الإحصائية لقياس الفروق. وما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على الخدمات المقدمة من قبل مؤسسات الإقراض غير الحكومية ودرها في تنمية المشاريع الصغيرة في السياق الفلسطيني، وهو سياق يتسم بخصوصية عالية نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن باقي البيئات التي تناولتها الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمة مثل هذه الدراسات.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية التي تدعم المشروعات الصغيرة في محافظة بيت لحم، حيث بلغ عددها (13) منظمة غير حكومية يعمل بها (145) عامل، وهي (مؤسسة دار رعاية الفتيات، مركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة أكاد، مؤسسة فاتن، مؤسسة أصالة، المرأة الريفية للتسليف والتوفير، الأونروا بيت لحم (إدارة التمويل الصغير أونروا)، وورد فيجين بيت لحم، كاريتاس القدس (بيت لحم) مخيم عابدة، اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين الإغاثة الزراعية (بيت لحم - الدهيشة)، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة قادر بيت لحم، شركة ريف لخدمات التمويل الصغير).

عينة الدراسة: تم استخدام المسح الشامل لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (145) استبانة على العاملين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية، استرد منها (100) بنسبة (69%) من حجم المجتمع الكلي، وهي عينة ممثلة إحصائياً، والجدول (1) يبين خصائص عينة الدراسة:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

المتغيرات المستقلة	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	27	27.0
	انثى	73	73.0
	المجموع	100	100%
العمر	أقل من 20 سنة	14	14.0
	20 - أقل من 30 سنة	36	36.0
	30 - أقل من 40 سنة	25	25.0
	40 سنة أو أكثر	25	25.0
	المجموع	100	100%
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	11	11.0
	بكالوريوس	64	64.0
	دراسات عليا	25	25.0
	المجموع	100	100%
المستوى الوظيفي	إدارة	21	21.0

9.0	9	القسم المالي	
70.0	70	الموظفين	
100%	100	المجموع	
39.0	39	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة
24.0	24	5 - 10 سنوات	
37.0	37	10 سنوات أو أكثر	
100%	100	المجموع	

أداة الدراسة: تم تطوير استبانة خاصة من أجل معرفة الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة بين الواقع والتحديات بمحافظة بيت لحم، وتكونت الاستبانة من قسمين: الأول تضمن بيانات أولية: الجنس، المؤهل العلمي، العمر، المستوى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي قاست الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر عاملها في محافظة بيت لحم، حيث بلغ عدد هذه الفقرات (54) فقرة، مقسمة على محورين رئيسيين هما: المحور الأول، الخدمات المؤسسية من مؤسسات الإقراض غير الحكومية، ويتضمن خمسة مجالات، والمحور الثاني التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة. وتم صياغة بنود الأداة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وأعطيت الأوزان: موافق بشدة: خمس درجات، موافق: أربع درجات، متوسطة: ثلاث درجات، معارض: درجتين، معارض بشدة: درجة واحدة.

صدق الأداة: تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على مجموعة من المحكمين المختصين في الجامعات الفلسطينية وعددهم عشرة محكمين، حيث أجريت التعديلات في ضوء المقترحات المقدمة، في حين تم شطب بعض الأسئلة وتعديل وإضافة أسئلة، بحيث أصبح عدد الفقرات (54) فقرة.

ثبات الأداة: تم حساب معامل الثبات كرو نباخ الفا (Cronbach's Alpha)، كما في الجدول (2):

جدول (2): ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	المحور
10	0.81	الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية
6	0.86	البعد الاقتصادي لتنمية المشاريع الصغيرة
9	0.83	البعد الاجتماعي لتنمية المشاريع الصغيرة
10	0.87	البعد البيئي لتنمية المشاريع الصغيرة
9	0.86	البعد الإداري والفني لتنمية المشاريع الصغيرة
44	0.95	الدرجة الكلية
10	0.86	التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية

يتضح من الجدول (2) أن قيمة معاملات الثبات تراوحت بين 0.87-0.081، وبلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية (0.95)، ومعامل ثبات التحديات (0.86)، وهي معاملات ثبات عالية، مما يشير إلى دقة أداة القياس.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها وذلك تمهيداً لإدخالها للحاسوب، لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم إدخالها وذلك بإعطائها أرقاماً معينة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زادت أهمية المقياس وزادت درجة القبول والموافقة، وبناءً عليه، تم تكوين جدول التقديرات الخاصة بدرجات الاستجابة كمفتاح قياسي، بحيث يتم الاعتماد عليه في تقدير درجات الاستجابة، كما يلي:

جدول (3): مفتاح الفئات التقديرية لدرجات الاستجابة

الفئة	التقدير
1 – أقل من 1.8	قليلة جداً
1.8 – أقل من 2.6	قليلة
2.6 – أقل من 3.4	متوسطة
3.4 – أقل من 4.2	كبيرة
4.2 – 5	كبيرة جداً

ولتحليل البيانات، تم الاعتماد على برنامج (SPSS) مع استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

1. الوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابة عن أسئلة الدراسة.
2. معادلة كرو نباخ – ألفا (Cronbach's Alpha)، من أجل قياس الثبات من خلال حساب الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.
3. معامل ارتباط بيرسون.

نتائج الدراسة:

نتائج السؤال الرئيس: ما واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما في الجدول (4):

جدول (4): الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المحاور	الترتيب
1	كبيرة	0.45	4.05	البعد الاجتماعي	3
2	كبيرة	0.59	3.97	البعد الاقتصادي	2
3	كبيرة	0.56	3.85	البعد الإداري والفني	5
4	كبيرة	0.50	3.84	الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية	1
5	كبيرة	0.56	3.74	البعد البيئي	4
كبيرة		0.532	3.89	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (4) أن الدرجة الكلية للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها في محافظة بيت لحم كانت كبيرة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.532). وجاء ترتيب المجالات تبعاً للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها وبدرجة كبيرة: البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.45)، تلاه البعد الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.59)، تلاه البعد الإداري والفني بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.56)، تلاه الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.50)، وأخيراً البعد البيئي بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.56)، ولمعرفة الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما في الجدول (5):

جدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم
1	كبيرة	0.71	4.11	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال القروض.	1
2	كبيرة	0.71	4.11	تساعد الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية أصحاب المشاريع على اكتساب المهارات اللازمة.	4
3	كبيرة	0.82	4.03	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على الوصول إلى الأسواق الجديدة من خلال المعارض.	6
4	كبيرة	0.8	3.97	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال المنح.	2
5	كبيرة	0.76	3.97	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية أصحاب المشاريع الصغيرة في تطوير منتجات جديدة مبتكرة.	7
6	كبيرة	0.87	3.96	تساعد الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على التوسع والنمو.	5
7	كبيرة	0.73	3.95	تسهم مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تطوير استراتيجيات التسويق وتوسيع قاعدة العملاء والوصول إلى أسواق جديدة.	9
8	كبيرة	0.93	3.85	تقدم المنظمة التدريب والتعليم اللازم للعاملين لزيادة الإنتاجية.	10
9	كبيرة	0.76	3.82	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على التواصل مع الجهات ذات الصلة، مثل الجهات الحكومية والشركات.	8
10	كبيرة	0.97	3.48	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال برامج رأس المال الاستثماري.	3
كبيرة		0.50	3.84	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (5) وجود دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.50)، وجاءت أعلى فقرات الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير

الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال القروض)، والفقرة التي تنص على (تساعد الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية أصحاب المشاريع على اكتساب المهارات اللازمة) بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.71). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال برامج رأس المال الاستثماري) بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (0.97). ويفسر ذلك بأن مؤسسات الإقراض غير الحكومية تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال القروض، كما تشجع المشاريع الصغيرة ريادة الأعمال وتمكين الأفراد من تحقيق أفكارهم وابتكاراتهم، وتقوم المنظمة بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب، وتنفذ المنظمة فعاليات وأنشطة تسهم في توعية العاملين في المشاريع الصغيرة بأهمية الاستدامة البيئية، وتوفر مؤسسات الإقراض غير الحكومية فرص التعاون بين المشاريع الصغيرة للاستفادة من بعضها البعض.

نتائج السؤال الفرعي الأول: ما واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية كما في الجدول (6):

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للبعد الاقتصادي، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم
1	كبيرة	0.68	4.11	تشجع المشاريع الصغيرة ريادة الأعمال وتمكين الأفراد من تحقيق أفكارهم وابتكاراتهم.	6
2	كبيرة	0.82	4.03	تساهم المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة	3
3	كبيرة	0.75	3.99	تساهم المشاريع الصغيرة في تعزيز التجارة، حيث تساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين التوازن التجاري	2
4	كبيرة	0.68	3.92	تشكل المشاريع الصغيرة مصدرًا لجذب الاستثمار وتعزيز التطوير الاقتصادي المستدام.	4
5	كبيرة	0.71	3.92	تساهم المشاريع الصغيرة في زيادة الإنتاجية، حيث تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي	1
6	كبيرة	0.94	3.86	تساهم المشاريع الصغيرة في فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات.	5
كبيرة		0.95	3.97	الدرجة الكلية	

بالنظر إلى الجدول (6) يتبين وجود دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.95)، وجاءت أعلى فقرات الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تشجع المشاريع الصغيرة ريادة الأعمال وتمكين الأفراد من تحقيق أفكارهم وابتكاراتهم)، بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري

(0.68). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تساهم المشاريع الصغيرة في فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.94). ويعزى ذلك إلى أن المشاريع الصغيرة تساهم في زيادة الإنتاجية، حيث تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم المشاريع الصغيرة في تعزيز التجارة، حيث تساهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتحسين التوازن التجاري، بالإضافة إلى أن المشاريع الصغيرة تساهم في التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، كما تشكل المشاريع الصغيرة مصدرًا لجذب الاستثمار وتعزيز التطوير الاقتصادي المستدام.

نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (7):

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للبعد الاجتماعي، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم
1	كبيرة	0.6	4.2	تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب.	1
2	كبيرة	0.73	4.15	تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب.	6
3	كبيرة	0.7	4.12	تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة من خلال دعم السياسات التي تشجع المساواة بين الجنسين.	3
4	كبيرة	0.7	4.12	تعمل المنظمة على تعزيز الشمول الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تملكها وتديرها الأقليات.	4
5	كبيرة	0.62	4.09	تعمل المنظمة على تعزيز الشمول الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تملكها وتديرها النساء.	8
6	كبيرة	0.64	4.07	تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة من خلال توفير التمويل.	7
7	كبيرة	0.63	4.05	تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال توفير التمويل.	2
8	كبيرة	0.71	4.02	تساهم المشاريع الصغيرة في تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للأشخاص من جميع الخلفيات الاجتماعية	5
9	كبيرة	0.79	3.88	تعمل المنظمة على تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تملكها أو تديرها الفئات المهمشة.	9
كبيرة		0.45	4.05	الدرجة الكلية	

يلاحظ من الجدول (7) وجود دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.45)، وجاءت أعلى الفقرات الفقرة التي تنص على

(تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب)، بمتوسط حسابي (4.2) وانحراف معياري (0.6). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تعمل المنظمة على تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تملكها أو تديرها الفئات المهمشة) بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.79). ويعود ذلك إلى أن مؤسسات الإقراض تقوم بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب ومن خلال توفير التمويل، كما تقوم المنظمة بتشجيع مشاركة النساء في المشاريع الصغيرة من خلال دعم السياسات التي تشجع المساواة بين الجنسين، وتعمل المنظمة على تعزيز الشمول الاقتصادي من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تملكها وتديرها الأقليات، بالإضافة إلى أن تنمية المشاريع الصغيرة تساهم في تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للأشخاص من جميع الخلفيات الاجتماعية.

نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية البيئية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (8):

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد البيئي، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	رقم
1	كبيرة	0.8	4.03	تنفذ المنظمة فعاليات وأنشطة تسهم في توعية العاملين في المشاريع الصغيرة بأهمية الاستدامة البيئية.	1
2	كبيرة	0.72	3.89	تسهم المنظمة المشاريع الصغيرة على تحسين كفاءتها، مما يمكنها من تقليل تكاليفها وزيادة أرباحها من خلال استخدام الطاقة النظيفة وتقليل التلوث.	8
3	كبيرة	0.87	3.8	تقدم المنظمة الدعم البيئي للمشاريع الصغيرة من خلال تطبيق الممارسات البيئية كالتشجير.	9
4	كبيرة	0.86	3.79	تقدم المنظمة الدعم البيئي للمشاريع الصغيرة من خلال تطبيق الممارسات البيئية كإعادة التدوير.	2
5	كبيرة	0.94	3.79	توفير التمويل للمشاريع الصغيرة لتنفيذ مشروع تركيب الألواح الشمسية.	5
6	كبيرة	0.85	3.75	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على تقليل الأثر البيئي لعملياتها، مما يساهم في حماية البيئة.	7
7	كبيرة	0.8	3.7	تسهم المنظمة في الدفاع عن حقوق المشاريع الصغيرة في مجال البيئة مثل الحق في المشاركة في صنع القرار البيئي.	10
8	كبيرة	0.93	3.69	تقدم المنظمة الدعم البيئي للمشاريع الصغيرة من خلال تطبيق إدارة النفايات.	3
9	كبيرة	0.77	3.5	توفير التمويل للمشاريع الصغيرة لتنفيذ مشروع إنشاء أنظمة إعادة التدوير.	4
10	كبيرة	0.8	3.47	تقدم المنظمة مشاريع صديقة للبيئة تعمل على إنتاج الطاقة الرياح المتجددة.	6
كبيرة		0.56	3.74	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (8) وجود دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية البيئية للمشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.56)، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تنفذ المنظمة فعاليات وأنشطة تسهم في توعية العاملين في المشاريع الصغيرة بأهمية الاستدامة البيئية)، بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.8). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تقدم المنظمة

مشاريع صديقة للبيئة تعمل على إنتاج الطاقة الرياح المتجددة) بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.8). ويعود ذلك إلى أن مؤسسات الإقراض تنفذ فعاليات وأنشطة تسهم في توعية العاملين في المشاريع الصغيرة بأهمية الاستدامة البيئية، كما تقدم المنظمة الدعم البيئي للمشاريع الصغيرة من خلال تطبيق الممارسات البيئية كإعادة التدوير ومن خلال تطبيق إدارة النفايات، بالإضافة أنها تعمل على توفير التمويل للمشاريع الصغيرة لتنفيذ مشروع تركيب الألواح الشمسية، وأيضاً تقدم المنظمة مشاريع صديقة للبيئة تعمل على إنتاج الطاقة الرياح المتجددة.

نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما واقع الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الإدارية والفنية للمشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (9):

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الإداري والفني، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
1	كبيرة	0.83	3.95	توفر مؤسسات الإقراض غير الحكومية فرص التعاون بين المشاريع الصغيرة للاستفادة من بعضها البعض.	6
2	كبيرة	0.76	3.92	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية التدريب والتطوير للموظفين في المشاريع الصغيرة مما يساعدهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم.	5
3	كبيرة	0.74	3.89	تؤدي مؤسسات الإقراض غير الحكومية بشكل فعال الدور الإداري في تقديم المشورة للمشاريع الصغيرة لتنمية أعمالها.	1
4	كبيرة	0.82	3.89	تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على وضع خطط استراتيجية لتحقيق أهدافها.	2
5	كبيرة	0.77	3.88	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية المساعدة للمشاريع الصغيرة على إدارة مواردها المالية بشكل فعال.	3
6	كبيرة	0.83	3.84	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية التدريب للمشاريع الصغيرة في مجالات مختلفة، مثل إدارة الأعمال، والتسويق، والإنتاج، والتقنيات الجديدة.	9
7	كبيرة	0.78	3.8	تقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية المساعدة للمشاريع الصغيرة على إدارة مواردها البشرية بشكل فعال.	4
8	كبيرة	0.91	3.76	تعمل مؤسسات الإقراض غير الحكومية على مساعدة المشاريع الصغيرة في تطوير منتجات وخدمات جديدة لمساعدتها على البقاء في الصدارة في السوق.	8
9	كبيرة	0.86	3.68	تعمل مؤسسات الإقراض غير الحكومية على تمثيل المشاريع الصغيرة لدى الجهات الحكومية والجهات الأخرى لمساعدتها على الحصول على الدعم والتمويل الذي تحتاجه.	7
كبيرة		0.56	3.85	الدرجة الكلية	

بالنظر إلى الجدول (9) يتبين وجود دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية للتنمية الإدارية والفنية للمشاريع الصغيرة بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.56)، وجاءت أعلى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (توفر مؤسسات الإقراض غير الحكومية فرص التعاون بين المشاريع الصغيرة للاستفادة من بعضها البعض)، بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (0.83). في حين جاءت أدنى الفقرات وبدرجة كبيرة الفقرة التي تنص على (تعمل مؤسسات الإقراض غير الحكومية على تمثيل المشاريع الصغيرة لدى الجهات الحكومية والجهات الأخرى لمساعدتها على الحصول على الدعم والتمويل الذي تحتاجه) بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (0.86). ويعزى ذلك إلى أن مؤسسات الإقراض غير الحكومية تؤدي بشكل فعال الدور الإداري في تقديم المشورة للمشاريع الصغيرة لتنمية أعمالها، كما تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على وضع خطط استراتيجية لتحقيق أهدافها، وتقدم مؤسسات الإقراض غير الحكومية المساعدة للمشاريع الصغيرة على إدارة مواردها المالية بشكل فعال، كما أنها تقدم المساعدة للمشاريع الصغيرة على إدارة مواردها البشرية بشكل فعال، وتساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية التدريب والتطوير للموظفين في المشاريع الصغيرة مما يساعدهم على تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتوفر مؤسسات الإقراض غير الحكومية فرص التعاون بين المشاريع الصغيرة للاستفادة من بعضها البعض.

نتائج السؤال الفرعي الخامس: ما التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (10):

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة، حسب الأهمية.

الترتيب	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
1	كبيرة	0.76	4.2	تواجه المنظمات نقصاً في التمويل الداخلي والخارجي، مما قد يؤثر على قدرتها على تقديم الدعم المستدام للمشاريع الصغيرة.	5
2	كبيرة	0.96	4.13	القيود والتحديات المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية قد تؤثر على حرية حركة وعمل المنظمات.	4
3	كبيرة	1.04	4.08	الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر في فلسطين يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة مؤسسات الإقراض غير الحكومية على تقديم الدعم وتنفيذ المشاريع.	3
4	كبيرة	0.68	3.94	نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات من إدارة المشاريع.	1
5	كبيرة	0.73	3.93	تؤدي الحواجز البيروقراطية التي تواجه مؤسسات الإقراض غير الحكومية إلى إعاقة جهودها في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة.	8
6	كبيرة	0.88	3.92	قلة التعاون بين مؤسسات الإقراض غير الحكومية من قدرتها على تقديم الدعم الفعال لأصحاب المشاريع الصغيرة.	7
7	كبيرة	0.81	3.91	التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة وقلة الاستقرار الاقتصادي تعيق نجاح المشاريع الصغيرة.	6

9	ضعف الاستراتيجيات التي تدعم أصحاب المشاريع الصغيرة، مما يؤدي إلى ضعف فعالية هذا الدعم.	3.86	0.8	كبيرة	8
2	نقص في الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالبيئة المؤسسية.	3.82	0.77	كبيرة	9
10	تدني مستوى الرغبة من أصحاب المشاريع الصغيرة في التعاون مع مؤسسات الإقراض غير الحكومية بسبب عدم الثقة في هذه المنظمات.	3.62	1.01	كبيرة	10
الدرجة الكلية		3.94	0.51	كبيرة	

يتضح من الجدول (10) أن تقييم فقرات التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة كانت جميعها بدرجة كبيرة، وأن أعلى الفقرات من حيث التقييم هي الفقرة التي تنص على (تواجه المنظمات نقصاً في التمويل الداخلي والخارجي، مما قد يؤثر على قدرتها على تقديم الدعم المستدام للمشاريع الصغيرة)، بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.76)، وبدرجة كبيرة، أما أقل الفقرات من حيث التقييم فهي الفقرة التي تنص على (تدني مستوى الرغبة من أصحاب المشاريع الصغيرة في التعاون مع مؤسسات الإقراض غير الحكومية بسبب عدم الثقة في هذه المنظمات)، بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.01)، وبدرجة كبيرة، أما الدرجة الكلية فكانت (3.94) وانحرافها المعياري (0.51)، وبدرجة كبيرة. ويعزى ذلك إلى وجود نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات من إدارة المشاريع، كما أن هناك نقص في الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالبيئة المؤسسية، بالإضافة إلى الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر في فلسطين يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة مؤسسات الإقراض غير الحكومية على تقديم الدعم وتنفيذ المشاريع، كما أن القيود والتحديات المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية قد تؤثر على حرية حركة وعمل المنظمات، وأيضاً تواجه المنظمات نقصاً في التمويل الداخلي والخارجي، مما قد يؤثر على قدرتها على تقديم الدعم المستدام للمشاريع الصغيرة، بالتالي إن التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة وقلة الاستقرار الاقتصادي تعيق نجاح المشاريع الصغيرة، وقلة التعاون بين مؤسسات الإقراض غير الحكومية من قدرتها على تقديم الدعم الفعال لأصحاب المشاريع الصغيرة.

الاستنتاجات:

خرجت الدراسة بالاستنتاجات التالية:

1. يوجد دور كبير للخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية لتنمية المشاريع الصغيرة، وجهة آراء الفاعلين داخلها في محافظة بيت لحم، حيث إن مؤسسات الإقراض غير الحكومية تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة من خلال القروض والمنح ومن خلال برامج رأس المال الاستثماري.
2. يوجد دور كبير للبعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والإداري والفني لتنمية المشاريع الصغيرة وجهة آراء الفاعلين داخلها في محافظة بيت لحم، حيث أن المشاريع الصغيرة تساهم في زيادة الإنتاجية، حيث تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والابتكار، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقوم بتشجيع مشاركة الشباب في المشاريع الصغيرة من خلال برامج التدريب ومن خلال توفير التمويل، وتنفيذ فعاليات وأنشطة تساهم في توعية العاملين في المشاريع الصغيرة بأهمية الاستدامة البيئية، كما تقدم المنظمة الدعم البيئي للمشاريع الصغيرة من خلال تطبيق الممارسات البيئية كإعادة التدوير ومن خلال تطبيق إدارة النفايات، كما تساعد مؤسسات الإقراض غير الحكومية المشاريع الصغيرة على وضع خطط استراتيجية لتحقيق أهدافها.

3. هناك عدة عوائق تحد من إسهام الهيئات غير الحكومية في تطوير المشاريع الصغيرة، كما يراها العاملون في هذا المجال في محافظة بيت لحم بشكل ملحوظ، حيث يوجد نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات من إدارة المشاريع

4. تبين أن العاملين في مجال الإدارة لديهم تقييم مختلف لدور مؤسسات الإقراض غير الحكومية، خصوصاً في مواجهة التحديات الإدارية التي تقلص من فعالية هذه المنظمات في تنمية المشاريع الصغيرة.

التوصيات:

بناءً على النتائج، خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1. استمرار دعم مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تقديم الخدمات المختلفة للمشاريع الصغيرة، وذلك من أجل المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة وتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني.

2. زيادة الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لهذه المنظمات، ودعم برامجها ومشاريعها.

3. التوسع في برامج ومشاريع مؤسسات الإقراض غير الحكومية التي تدعم المشاريع الصغيرة، وبالتالي زيادة تأثير هذه المنظمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. التنسيق بين مؤسسات الإقراض غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والأفكار، والتعاون في تنفيذ البرامج والأنشطة.

5. التركيز على دعم المشاريع الصغيرة في المناطق المهمشة، مما يتطلب التركيز على دعم المشاريع الصغيرة في هذه المناطق، وذلك من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

6. الاهتمام بتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة على المهارات اللازمة لنجاح أعمالهم، وذلك من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لنجاح أعمالهم، مثل إدارة المشاريع، والتسويق، والتمويل.

خاتمة:

تعتبر المشاريع الصغيرة بمثابة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في كل من البلدان النامية والمتقدمة، فهي لا تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة فحسب، بل تحفز أيضاً الاقتصادات المحلية من خلال تعزيز الابتكار والمنافسة، ومع ذلك غالباً ما تواجه المؤسسات الصغيرة تحديات لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الموارد المالية، ونقص الخبرة الفنية، والعقبات التنظيمية، والتي يمكن أن تعيق نموها واستدامتها، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر العاملين فيها في محافظة بيت لحم، والتطرق إلى التحديات التي تقلص من دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور كبير لمؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية المشاريع الصغيرة، كما تبين وجود عوائق تحد من إسهام مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تطوير المشاريع الصغيرة، حيث يوجد نقص في الاحتياجات اللازمة لتطوير القدرات الفردية والمهارات والأولويات من إدارة المشاريع، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار دعم مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تقديم الخدمات المختلفة للمشاريع الصغيرة، وذلك من أجل المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة وتعزيز النمو الاقتصادي الفلسطيني، وزيادة الدعم الحكومي للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لهذه المنظمات، ودعم برامجها ومشاريعها.

قائمة المراجع:

1. بن منصور، رضا، وعواشيرة، عبد القادر. (2023). دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في حماية المعتقلين. (رسالة ماجستير منشورة)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
2. بنك فلسطين. (2022). تقرير عن الإقراض. منشورات البنك 2000. <https://bop.ps/ar/personal/loans/personal-loans>
3. تواتي، سامية، ومعلم، يوسف. (2023). مساهمة مؤسسات الإقراض غير الحكومية في ترقية التنمية المستدامة بين التشجيع والعقبة. مجلة العلوم الإنسانية، 34(3)، 769-786.
4. الجاسم، صالح. (2021). التمويل الجماعي في مؤسسات الإقراض غير الحكومية (دراسة على المنظّمات في شمال سوريا). مجلة أرتوكلو كايكي الدولية للاقتصاد والبحوث الإدارية، 4(2)، 188-205.
5. جمعة، خليل. (2023). دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في التنمية الاجتماعية لمدينة الموصل (دراسة وصفية). مجلة دراسات موصلية، 1(67)، 83-99.
6. جمعية التوفير والتسليف. (2022). منظمة الإغاثة الزراعية. منشورات حول الجمعية. [/https://csslgaza.com](https://csslgaza.com)
7. الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة). (2022). معلومات عن الجمعية. منشورات أصالة. <https://asala-pal.org/ar>
8. جودة، أمّين، وعبد الوهاب، فتحى، وإسماعيل، إبراهيم. (2021). المشاريع الصغيرة وأهميتها في التنمية المستدامة في ليبيا (المشاريع الخزفية الصغيرة نموذجاً). مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 6(30)، 213-236.
9. حسن، مرام. (2020). دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في خدمة وتنمية المجتمع: دراسة حالة جمعية الهلال الأحمر السوداني. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة إفريقيا العالمية، إفريقيا.
10. سعد، قمر. (2023). أثر حاضنات الأعمال في تنمية القدرات الإبداعية للمشاريع الصغيرة في المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال، 31(1)، 1-74.
11. الشرماني، علي. (2021). واقع المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، 1(59)، 317-342.
12. شكرون، محمد. (2021). دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر في الجزائر- حالة مشاريع القطاع الزراعي. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة جيلالي لباس، الجزائر.
13. عبد العزيز، إيمان. (2023). آليات مؤسسات الإقراض غير الحكومية في تنمية الوعي البيئي للشباب بمخاطر التغيرات المناخية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، 62(3)، 683-728.
14. عطية، أسماء. (2023). ملامح التنمية الاجتماعية بإقليم قناة السويس. مجلة كلية الآداب لجامعة الزقازيق، 43(104)، 48-81.
15. الفراء، نادر. (2021). دور الأنماط القيادية في تعزيز الثقة التنظيمية لدى العاملين في مؤسسات الإقراض غير الحكومية في محافظات الجنوبية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
16. الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن). (2022). دليل مؤسسة فاتن. منشورات مؤسسة فاتن. <https://www.faten.org>
17. فماير، كنزة، وتقار، عبد المجيد. (2023). السياحة الدينية وأثرها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الهند - السعودية - الجزائر). (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
18. القحطاني، منيرة. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 دراسة تطبيقية على محافظة القويعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(15)، 134-149.

19. محمد، عمار. (2020). دور مؤسسات الإقراض غير الحكومية في التنمية الاجتماعية دراسة تحليلية وصفية-ولاية الخرطوم أم درمان-قرية الفتح. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النيلين، مصر.
20. محمد، محمود. (2022). المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة في محافظة قنا: معوقات وحلول. *مجلة كلية الآداب بقنا*. 1(56)، -565-614.
21. المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد). (2022). دليل المركز العربي للتطوير الزراعي. منشورات حول أكاد. https://www.acad.ps/ar_page.php?id=28ddy10461Y28dd.
22. مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF). (2022). دليل مؤسسة الإسكان التعاوني. منشورات الإسكان التعاوني. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5176.
23. وكالة الغوث. (2022). برنامج الإقراض الصغير والصغير جداً. منشورات وكالة الأونروا الغوث الدولية. <https://www.unrwa.org/ar/content>.
24. عباس، زهرة. (2020). حوكمة الجامعات وأثرها على جودة مخرجات التعليم العالي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة استقصائية على عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشرق الجزائري (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
30. Abiddin, N. Z., Ibrahim, I., & Abdul Aziz, S. A. (2022). Non-governmental organisations (NGOs) and their part towards sustainable community development. *Sustainability*, 14(8), 4386.
31. Gomes, L., & Manna, S. (2022). Role of NGOs in rural development: An exploratory study in West Bengal. *Asian Journal of Research in Business Economics and Management*, 2(12), 214-231.